

رئيس الجمهورية يلتقي رئيس المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية « إيفس »



■ رئيس الجمهورية يلتقي رئيس "إيفس"

واشنطن - سبا/..
التقى الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس في مقر إقامته بواشنطن رئيس المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (إيفس) بيل سويني على هامش زيارة رئيس الجمهورية الرسمية إلى واشنطن. جرى خلال اللقاء مناقشة الجهود الحديثة التي تبذلها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لإعداد للانتخابات الرئاسية القادمة، إضافة إلى إسهامات وكالة التعاون الدولي الأميركي في هذا الجانب. وتطرقت الأخ رئيس الجمهورية إلى جهود بلادنا الهادفة إلى تدشين مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني

وزير الدفاع يبحث مع سفيرة الملكة المتحدة القضايا ذات الاهتمام المشترك

صنعاء/ سبا/..
<، يبحث وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد أمس بصنعاء مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن جين ماريوت، القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي اللقاء أشاد وزير الدفاع بدور الأصدقاء في المملكة المتحدة وموقفهم الداعم لليمن ووحده وأمنه واستقراره وعلى وجه الخصوص خلال الأزمة التي شهدها اليمن.. مؤكداً أن العلاقات بين البلدين الصديقين تستظل قوية وتستشهد مزيداً من التعاون لخدمة المصالح المشتركة بين البلدين وجيشيهما والاستفادة من خبرات وتجارب الأصدقاء بالملكة المتحدة في مجال التدريب والتأهيل والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتفريغ والقرصنة البحرية. وأشاد وزير الدفاع إلى أن الوضع في اليمن قد تحسن أكثر مما كان عليه سابقاً.. لافتاً إلى أن اليمن ما زال بحاجة إلى جهود مستمرة من قبل سفراء دول مجلس التعاون الخليجي والدول العشر لإيجاد مؤتمر الحوار الوطني والوصول إلى نتائج إيجابية. من جانبها أكدت سفيرة المملكة المتحدة موقف حكومة بلادها الداعم لليمن ووحده وأمنه واستقراره ولتجاوز كافة التحديات والصعوبات التي يواجهها اليمن.. مشيرة إلى عمق وماتة العلاقات التاريخية التي تربط المملكة المتحدة باليمن. حضر اللقاء مساعد وزير الدفاع للتخطيط الاستراتيجي اللواء الركن أحمد العقيلي ومساعد وزير الدفاع للإسناد اللوجستي اللواء الركن الدكتور صالح محمد حسن والمحقق العسكري بالسفارة البريطانية لدى اليمن العقيد روبرت.

وجه الوزراء والمحافظين بسرعة تنفيذ المشروعات الممولة من المانحين مجلس الوزراء يوافق على استراتيجية تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر

تشكيل لجنة للنظر في التعارضات مع مسار مشروع الخط الدولي عمران- عدن



صنعاء/ سبا/..
وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على مشروع إستراتيجية تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر، بعد مراجعتها من اللجنة الوزارية المكلفة بدراساتها واستيعاب الملاحظات المقدمة عليها، بما في ذلك مقترحات اللجنة الفنية.

ووجه المجلس وزراء الصناعة والتجارة والثروة السمكية والزراعة والرعي والسياحة والتعليم الفني والتدريب المهني والجهات ذات العلاقة بتطبيق مكونات الاستراتيجية ضمن اختصاصاتها ووضع الخطط والبرامج التنفيذية لها كل حسب المكون الواقع تحت اختصاصه.

وأكد على تشكيل لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية ممثلي الجهات المشمولة بها، تتولى اقرار الخطة والبرنامج التنفيذي العام للإستراتيجية، ومتابعة التنفيذ والتقييم الدوري لتحديد مؤشرات الأداء والمعالجات المناسبة. وكلف المجلس الوزراء المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية بتشكيل لجان تنسيق ومتابعة في وزاراتهم لتنفيذ برامج وأنشطة الاستراتيجية ورفع تقارير دورية للجنة التنسيق. وتتناول الاستراتيجية القطاعات الاقتصادية الواعدة وتهدف إلى تحقيق التكاملية الخدمية لهذه القطاعات وتعزيز من قدرات كل جهة مشرفة وفق ما يخصها من مهام حسب مكونات الإستراتيجية.

وتهدف الإستراتيجية التي تتناول القطاعات الاقتصادية الواعدة، إلى تنوع القاعدة الاقتصادية بما يساعد في التغلب على التقلبات الناجمة عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز والعمل على زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتعزيز القدرة التنافسية وتطوير الموارد البشرية بما يساعد على امتصاص البطالة، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاج والمساهمة في تطوير القاعدة الصناعية وتقوية قدرات القطاع الخاص ورفع كفاءة التصدير.

وحددت الإستراتيجية تسعة مكونات لها، تتمثل في تطوير وتنسيق الإطار المؤسسي لتنفيذ إستراتيجية المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر، وكذا الخدمات والمساعداات المالية لهذه المنشآت وتنظيمها وتطوير سياساتها وقوانينها وأنظمتها، إضافة إلى تنمية ثقافة الإبداع والريادة وتطوير المهارات الفنية والإدارية والدعم النوعي للأعمال ودعم تأسيس الأعمال، ورفع جودة إحصائيات المنشآت، إلى جانب الإستراتيجيات القطاعية المحددة.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الاشغال العامة والطرق بشأن الموافقة على تسوية التعارضات مع مسار مشروع الخط الدولي المرزوق عمران- عدن المرحلة الأولى المقطع (تمز- الحوملة- عدن) بطول 140 كم.

وأقر بهذا الخصوص تشكيل لجنة برئاسة وزير الاشغال العامة والطرق وعضوية وزير المالية ومحافظي تمز ولحج وعدن، للنظر في التعارضات المحتملة مع مسار الطريق بهدف تسويتها أثناء قيام وزارة الاشغال بتحديد مسار مشروع الطريق وتقديم المقترحات اللازمة للمعالجة ورفعها إلى مجلس الوزراء كلما استدعى الأمر ذلك.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى التقدم في الاستفادة من تعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر الرياض ونيويورك.. وأكد بهذا الشأن على جميع الوزراء المعنيين كل فيما يخصه تخصيص حيز زمني بشكل يومي لمتابعة سير تنفيذ المشروعات والاشراف المباشر على وحدات تنفيذ المشاريع، ومحاسبة كل من يقصر أو يتهاون في اداء المهام المناطة به.

ووجه المجلس جميع الوزراء المعنيين كل فيما يخصه باستكمال كافة الإجراءات المطلوبة للتسريع في عملية تنفيذ المشروعات التي تم التوقيع على اتفاقيات التمويل الخاصة بها مع الجهات الممولة، واستكمال وانجاز الدراسات ووثائق المناقصات للمشاريع التي تم توقيع اتفاقيات تمويلها، إضافة إلى متابعة سير العمل في المشروعات قيد التنفيذ لضمان استكمالها في المواعيد المحددة.

كما وجه محافظي المحافظات ورؤساء السلطات المحلية بإيلاء الأهمية المناسبة بما في ذلك تخصيص حيز زمني بشكل يومي لمتابعة سير تنفيذ المشروعات في إطار المحافظة وتقديم الدعم الكامل لها وتذليل الصعاب والمعوقات أن وجدت وخلق وعي شعبي يساعد في المضي قدماً في تنفيذ المشاريع وضمان تعاون الجميع.

وكلف المجلس وزييري التخطيط والمالية توفير المخصصات المالية التشغيلية اللازمة لوحدات تنفيذ المشاريع التي لا تمتلك مخصصات من مصادر خارجية من المحلية المرصودة لتلك المشاريع في إطار سقف البرنامج الاستثماري للجهات المعنية

ووفقا للمعايير والأدلة الصادرة من وزارة التخطيط وبما يمكن تلك الوحدات من القيام بمهامها.

وأكد على وزير التخطيط عقد اجتماعات دورية مع الجهات ذات العلاقة لمناقشة سير تنفيذ المشاريع ووضع الحلول والمعالجات المناسبة أولاً بأول، وتقديم تقرير شامل لمجلس الوزراء كل ثلاثة اشهر يتضمن تقييم سير مستوى تنفيذ المشاريع واستخدامات التمويلات الخارجية المخصصة لها وإبزار مدى تجاوب الجهات ذات العلاقة والتزامها بالتنفذي.

وأشاد المجلس بالجهود الطيبة التي تبذلها وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتحقيق الاستفادة من تعهدات المانحين، وما تجرته من تنسيقات وعملية متابعة وتواصل بهذا الشأن مع شركاء اليمن في التنمية من الدول والمنظمات المانحة.. وحث البقية والأصدقاء والمنظمات الدولية المانحة التي أوفت بالتزاماتها لدعم تنفيذ البرنامج المرهلي للاستقرار والتنمية في اليمن.. وحث البقية على الإيفاء بتعهداتهم المعلنة في مؤتمر الرياض ونيويورك.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الثقافة بشأن تنفيذ توصيات مجلس التراث العالمي حول مدينتي صنعاء وزبيد التاريخيتين في اجتماعه الذي عقد الشهر الماضي بكمبوديا.

ووجه بهذا الخصوص الجهات ذات العلاقة بعملية الحفاظ على مدينة زبيد التاريخية الجاهات البدء الفوري بتنفيذ مخطط الحفاظ على المدينة نظراً لأهميتها وإيقانها في قائمة التراث العالمي.. وكلف الوزارات والجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع وزارة المالية رصد المبالغ اللازمة لتأمين تنفيذ عملية الحفاظ على مدينة زبيد التاريخية ضمن موازنتها ابتداء من العام القادم.

وأكد المجلس على وزراء الخارجية والتخطيط والثقافة التنسيق مع لجنة التراث العالمي بخصوص الحملة الدولية لتقديم الدعم الفني والتقني لمدينة صنعاء القديمة.

وشكل المجلس لجنة برئاسة وزير الثقافة وعضوية وزيرى الاشغال والأوقاف ومحافظ الجديدة ورئيس الهيئة العامة

للمحافظة على المدن التاريخية ورئيس الهيئة العامة للأراضي، وذلك لإعداد لائحة بضوابط البناء في مدينة زبيد التاريخية ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء خلال شهرين من تاريخه.

ووافق مجلس الوزراء على التعديل الخاص باتفاقية تمويل إضافي لمشروع تحديث المالية العامة الموقع في 19 يونيو الماضي بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 3 ملايين و400 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة، والذي يوجه سيصبح إجمالي المنحة المقدمة من هيئة التنمية الدولية للمشروع 11 مليوناً و40 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.

وكلف المجلس وزير الشؤون القانونية بإصدار الشهادة القانونية للتعديل الخاص بالاتفاقية، والتي تؤكد على أن التعديل قد استكمل جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليه.. كما كلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية إبلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار وموافقتها بالشهادة القانونية.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير بشأن مستوى تنفيذ خطة عمله للفترة من يناير - يونيو 2013م، والمقدم من أمين عام المجلس، ووافق المجلس بهذا الشأن على التقرير.. ووجه جميع الوزراء كلاً فيما يخصه إلزام المختصين بوزاراتهم بمراجعة التقرير وسرعة رفع المواضيع المتأخرة والمحددة في خطة عمل المجلس للنصف الأول من العام الجاري والممكن رفعها خلال أسبوع من تاريخه، وإعداد جدول المواضيع الأخرى خلال الفترة القادمة وموافاة الأمانة العامة للمجلس بها لتضمينها في خطة عمل المجلس للفترة المتبقية من العام.

وأكد على أمين عام مجلس الوزراء متابعة ذلك وإعادة جدولة المواضيع المتأخرة من خطة عمل المجلس وفقاً لما يقدم من الوزارات.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

المحافظة على المدن التاريخية ورئيس الهيئة العامة للأراضي، وذلك لإعداد لائحة بضوابط البناء في مدينة زبيد التاريخية ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء خلال شهرين من تاريخه.

ووافق مجلس الوزراء على التعديل الخاص باتفاقية تمويل إضافي لمشروع تحديث المالية العامة الموقع في 19 يونيو الماضي بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 3 ملايين و400 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة، والذي يوجه سيصبح إجمالي المنحة المقدمة من هيئة التنمية الدولية للمشروع 11 مليوناً و40 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.

وكلف المجلس وزير الشؤون القانونية بإصدار الشهادة القانونية للتعديل الخاص بالاتفاقية، والتي تؤكد على أن التعديل قد استكمل جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليه.. كما كلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية إبلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار وموافقتها بالشهادة القانونية.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير بشأن مستوى تنفيذ خطة عمله للفترة من يناير - يونيو 2013م، والمقدم من أمين عام المجلس، ووافق المجلس بهذا الشأن على التقرير.. ووجه جميع الوزراء كلاً فيما يخصه إلزام المختصين بوزاراتهم بمراجعة التقرير وسرعة رفع المواضيع المتأخرة والمحددة في خطة عمل المجلس للنصف الأول من العام الجاري والممكن رفعها خلال أسبوع من تاريخه، وإعداد جدولة المواضيع الأخرى خلال الفترة القادمة وموافاة الأمانة العامة للمجلس بها لتضمينها في خطة عمل المجلس للفترة المتبقية من العام.

وأكد على أمين عام مجلس الوزراء متابعة ذلك وإعادة جدولة المواضيع المتأخرة من خطة عمل المجلس وفقاً لما يقدم من الوزارات.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير شؤون المغتربين حول مشاركته في مؤتمر جنيف للهجرة الدولية من 19-18 يونيو الماضي ونتائج الزيارة الميدانية للجاليات اليمنية في المملكة المتحدة والإسارات العربية المتحدة.. وأرجأ البت بمشروع القرار المقترح والمرفق بالتقرير إلى اجتماع قادم وذلك لإفساح المجال لدراسته من وزارتي المالية وشؤون المغتربين.

كما أطلع مجلس الوزراء على تقرير حول مستوى تنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت 2014م للفترة من يناير - يونيو 2013م، والذي أكد أن المستوى العام لتنفيذ أنشطة التعداد التحضيرية حتى يونيو الماضي قد تمت وفقاً لما هو مخطط له.. مشيراً إلى انتاج أساليب جديدة وفاعلة سواء في مجال التخطيط المنهجي لأنشطة التعداد أو في الوسائل المستخدمة.

وأثنى المجلس على الجهود المبذولة على طريق تنفيذ التعداد العام والسكان والسكنى والمنشآت 2014م، وأهمية استمرار التواصل والاتصال لتنفيذ الأنشطة التعديلية في مواعيدها المحددة.. موجهاً جميع الجهات المعنية بالالتزام بتوفير متطلبات التعداد وفق الخطة والبرنامج الزمني المعتمد.